النداء الإنساني العاجل

2020

أغسطس/آب

لبنان

التمويل المطلوب (بالدولار الأمريكي)
565 مليون دولار

الأشخاص المُستهدفون
300,000

بيروت، لبنان: المباني التي تعرضت للانفجار بما في ذلك المستشفيات والمرافق الصحية (منذ 12 أغسطس/آب 2020).

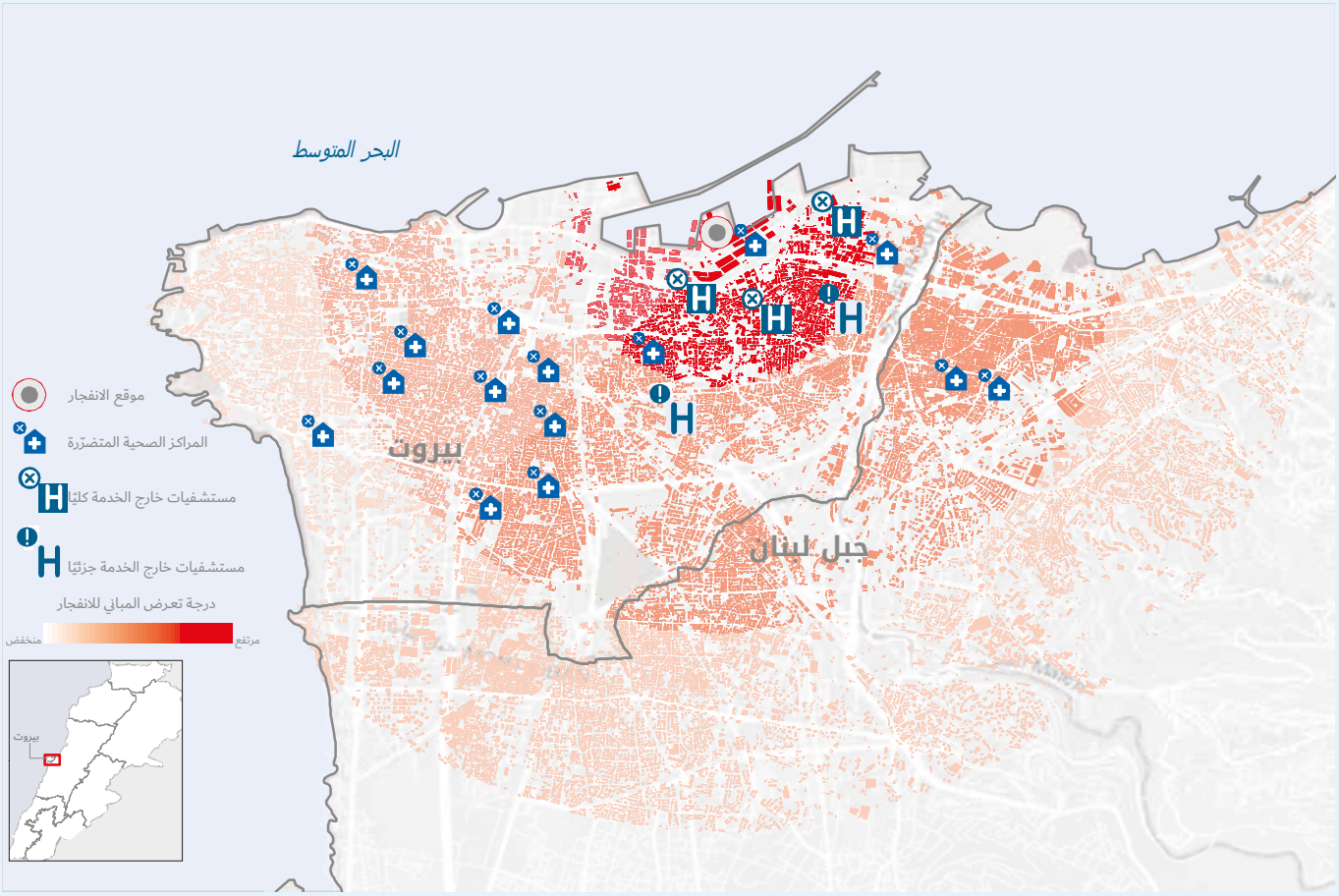

إن الحدود والأسماء الواردة في هذه الخريطة والتسميات المستخدمة فيها لا تعني إقرارًا أو قبولاً رسميًا لها من طرف الأمم المتحدة.

تحررت هذه الوثيقة بواسطة **مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)**، بالتعاون مع شركاء العمل الإنساني، في سبيل دعم الجهود الوطنية.
تغطي الوثيقة الفترة من منتصف أغسطس/ آب وحتى نوفمبر/ تشرين الثاني، وصدرت في 14 أغسطس/آب 2020.

صورة الغلاف لمروان النعماني/ الصورة من "جيتي إيمدجز

إن الأمانة العامة للأمم المتحدة، باستخدامها هذه التسميات وأسلوب عرض البيانات في هذه الخريطة، لا تعرب عن أي رأي بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة والمركز القانوني لسلطاتها أو بشأن رسم حدودها أو تخومها

لبنان

لمحة عامة عن الأزمة

في 4 أغسطس/آب الجاري، أدى الانفجار الذي وقع في مرفأ بيروت إلى خلق احتياجات إنسانية هائلة وعاجلة، إلى جانب التداعيات والعواقب طويلة الأجل.

وفقًا لجهود العمل الإنساني الحالية، فإن استجابة شاملة وفاعلة لهذه الحالة الطارئة تستلزم ثلاث مراحل من الأنشطة، على أن يُراعى في تنفيذ الخطة سرعة انتقالها من مرحلة الإغاثة الإنسانية الفورية إلى مرحلة التعافي، ثم إعادة الإعمار، وصولًا في النهاية إلى التعافي الاقتصادي على المدى الطويل.

يُركز هذا النداء الإنساني العاجل على المرحلة الأولى من الاستجابة وبدايات مرحلتها الثانية، والأنشطة التي تم تغطيتها ومن شأنها إنقاذ حياة الأشخاص، وحماية المُستضعفين منهم، ووضع أُسُس مرحلتيّ إعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي اللاحقتين على المدى الطويل، الأمر الذي يُمثل المرحلة الثالثة بدوره.

ستعطي المرحلة الأولى الأولوية للاستجابات المتعلقة بإنقاذ الحياة والحماية. وسوف يستمر تنفيذ هذه الأنشطة جنبًا إلى جنب مع أنشطة الاستجابة الإنسانية الحالية التي تستهدف المواطنين اللبنانيين وغيرهم، بمن فيهم اللاجئين والمهاجرين السوريين والفلسطينيين.

تختص المرحلة الثانية من الاستجابة بأنشطة التعافي وإعادة الإعمار، لاستعادة البنية التحتية العامة، وإعادة تأهيل المنازل الخاصة وتحقيق الاستقرار على نطاقٍ أوسع. ويشمل هذا النداء الإنساني العاجل أيضًا – إلى جانب إنقاذ الحياة - بعض استجابات التعافي الأخرى، والتي يتوجب تنفيذها بشكلٍ فوري دون تأخير لتجنب التفاقم السريع للاحتياجات الإنسانية.

وعلى الرغم من أن هذا النداء الإنساني الفوري العاجل لا يشمل خطة المرحلة الثالثة، فإن واجب المجتمع الدولي أن يدعم هذه الجهود، إذ يظل التعافي الاقتصادي جوهريًا لتتويج الجهود المبذولة وتحقيقًا لاستجابة إنسانية شاملة.

في الرابع من أغسطس/ آب الجاري، وقعت سلسلة من الانفجارات المُدوية والمدمرة في مرفأ بيروت، أدّت إلى تدمير مُعظم المرفأ، وسحق الأحياء المُحيطة، مُخلفة ما لا يقل عن 178 قتيلًا وأكثر من 6000 جريح. اشتعلت شُحنة من نترات الأمونيوم عالية التركيز في مستودع المرفأ، لتولد انفجارًا خَلَّفَ إِثْرَهُ عددًا كبيرًا من القتلى ودمارًا واسعًا. بدعم من خبراء الكوارث، تواصل الحكومة اللبنانية تنسيق جهود الاستجابة لحالة الطوارئ. بعد وقوع الانفجارات مباشرة، تحركت جهات العمل الإنساني الفاعلة على المستويين المحلي والدولي لدعم آلاف المتضررين وتلبية الاحتياجات الأساسية، اعتمادًا على القدرات والإمدادات الإنسانية الحالية.

خَلَّفَت الانفجارات "أضرارًا جسيمة" في دائرة نصف قُطرها 6 كيلومترات من مركز الانفجار، وأسفرت عن "أضرار متوسطة" في نطاق العشرة كيلومترات التالية، وامتد أثرها لِيُحدث "أضرارًا خفيفة" على نطاق عشرين كيلومترًا أخرى. هذه الآثار الجسيمة التي خَلَفَّتها الانفجارات تُضيف إلى عبء الأزمة والوضع الحرج الذي يعاني منه لبنان بالفعل، نتيجة للتداعيات الحادة للأزمة الاقتصادية والمالية، وتفشي جائحة كوفيد - 19.

يظل المدى الكامل للأثر الذي أحدثته الانفجارات تحت التقييم، ولكن تُشير التقارير الأوّلية إلى الضرر الجسيم الذي لَحِقَ بالبنية التحتية (بما في ذلك الصحة، والمياه والصرف الصحي والمدارس)، وكذلك البنية التحتية الحيوية والضرورية للأمن الغذائي وتوافر سُبُل العيش.

تأتي هذه الانفجارات في ظل مواجهة لبنان لأزمة متعددة الأوجه. خلال الأشهر القليلة الماضية، أدى الانكماش الاقتصادي إلى تزايد الفقر، وأدى ارتفاع الأسعار إلى تفاقم احتياجات المواطنين اللبنانيين، والكثيرين غيرهم من اللاجئين، وذلك في ظل الضغوط التي يُشكلها تفشي فيروس كوفيد - 19 وسرعة انتقال عدواه على الأنظمة الصحية في البلاد، بينما تتصاعد التوترات الاجتماعية في أجزاء متعدّدة من البلاد، لتتصاعد في أعقاب وقوع الانفجارات، نتيجة لمنظور وتصور الأغلبية الذي يرى المحاباة والتحيز في توزيع المساعدات.

اندلعت احتجاجات مناهضة للحكومة، اتسم بعضها بالعنف، في الفترة ما بين 8 – 11 أغسطس/ آب الجاري، حيث تجمع الآلاف من المُحتجين والمتظاهرين في وسط بيروت، ليعقب ذلك وقوع اشتباكات مع قوات الأمن. بحسب الصليب الأحمر اللبناني، أسفرت هذه الاشتباكات عن إصابة 728 مدنيًا بجروح، تم نقل 160 منهم إلى المستشفيات لتلقي العلاج، وبحسب ما ورد أيضًا، أُصيبَ سبعين فردًا من قوات الأمن بإصابات ووفاة آخر. في 10 أغسطس/ آب، تقدم مجلس الوزراء باستقالته، وتولت حكومة تصريف الأعمال السلطة في البلاد.

في ظل ورود المزيد من المعلومات حول مدى الأثر الإنساني الذي خَلَّفَته انفجارات مرفأ بيروت، فمن الواضح حجم الأثر البالغ الواقع على حياة الأشخاص وسُبُل العيش، والظروف المعيشية وآليات التكيف، في ظل تصاعد المخاوف حول حماية الأفراد. تُشير التقديرات الأوّلية إلى أن الأحياء والمربعات الأكثر تضررًا بالانفجارات هي تلك الواقعة في محافظة بيروت، وبلديات برج حمود وسن الفيل والباشورة في محافظة جبل لبنان.

الأثر المباشر على الصحة النفسية والجسدية

أسفرت انفجارات مرفأ بيروت عن مأساة إنسانية، إذ تُقدر السلطات الحكومية أن ما لا يقل عن 178 شخصًا لقوا حتفهم مباشرة إثر الانفجارات، بينما يزال الكثيرون في عداد المفقودين. امتدت يد الموت لتحصد الأرواح من اللبنانيين وغيرهم، ولتجعل من تحديد هوية الضحايا من غير اللبنانيين العاملين في صيد الأسماك أو القاطنين بالقرب من المرفأ أمرًا عسيرًا، بسبب نقص الوثائق وصعوبة الوصول إلى أقرب الأقارب.

مُصابون بالآلاف بفعل الانفجار. تولت المستشفيات المحلية والعيادات علاج المصابين من الرجال والنساء والأطفال، لتقدم خدماتها في بعض الأحيان على الأرصفة ومواقف السيارات نتيجة الازدحام، مما أدى إلى تهميش العديد من كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة وعدم حصولهم على المساعدة. لا يزال آلاف المرضى في المستشفيات يتلقون علاجهم من الصدمات والحروق، بينما أدت عوائق نقص المواد وقِلّة التمويل وإجهاد العاملين والعجز في الكهرباء والوقود إلى زيادة حجم التحدي الماثل في القدرة على تقديم الرعاية على نطاق واسع في ظل حالة الطوارئ القائمة.

تَسَبَّبَت الانفجارات في تضرر المنشآت والمرافق الطبية بشكلٍ كبير، لتزيد من العبء على النظام الصحي في بيروت. تعرضت ست مستشفيات رئيسية و20 عيادة لأضرار مُباشرة في المنشآت تتراوح ما بين أضرار جزئية إلى جسيمة. أظهر التقييم الأولي أنه يُوجد في نطاق 15 كيلومتر من مركز الانفجار 55 منشأة طبية، يعمل نصفها فقط بكامل طاقته، وأن 40% منها قد لَحِقَتهُ أضرار متوسطة إلى جسيمة وتحتاج إلى إعادة التأهيل. من المُرجح انخفاض قدرة المرأة على الوصول للخدمات الصحية الأساسية، وعلى الأخص فيما يتعلق باحتياجات الصحة الجنسية والإنجابية، والوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

أوشكت وحدات العناية المركزة في بيروت أن تصل إلى استنفاد كامل قدرتها التشغيلية، نظرًا لتدفق المرضى مع زيادة تفشي حالات الإصابة بفيروس كوفيد-19. تُشير بيانات وزارة الصحة إلى أن بيروت تضم أكبر تجمع لحالات الإصابة التي تم كشفها على مستوى البلاد. قبل وقوع الانفجار، خططت الحكومة اللبنانية لفرض إغلاق جزئي ليساعد في السيطرة على تزايد حالات الإصابة. تم إلغاء الإجراءات بعد وقوع الانفجارات، على الرغم من إغلاق الأحياء. وفي ظل تزايد معدلات انتقال العدوى، فمن المرجح تزايد وتيرة الإصابة في الأسابيع المُقبلة، إذ لا تُتيح الظروف الحالية للجميع الالتزام بالتدابير الاحترازية على الدوام.

سوف تمتد آثار الصدمة التي خَلَّفتها الانفجارات إلى ما يتجاوز إعادة الإعمار المادي. تظل احتياجات الصحة النفسية واضحة جليّة، وعلى الأخص بالنسبة للفئات السكانية المُستضعفة بالفعل، كما يحتاج العاملون في مجال الرعاية الصحية والمُستجيبون الأوائل إلى اهتمامٍ خاص، وقد تمنع الأعراف والمُحرمات الاجتماعية الكثيرين من طلب المساعدة المِهنية.

تشكل الضغوط الاجتماعية والاقتصادية عبئًا كبيرًا على الكثير من الأُسر والعائلات، لتجعل من تكلفة العلاج الطبي باهظة بالنسبة لهم، إضافة إلى أن العديد من هذه الأُسر قد استنفدت مدخراتها لمواجهة الوضع الاقتصادي قبل وقوع الانفجارات، بينما تكافح الفئات الضعيفة الأخرى مثل اللاجئين السوريين والفلسطينيين والعِمّالة المهاجرة والعاملين بالقطاعات غير الرسمية لدفع التكاليف الصحية.

ازداد العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في ظل تفشي جائحة كوفيد-19، ومن المُرجح أن تزيد الأزمة الحالية من تفاقم هذه المخاطر. في ظل تدهور الوضع الاقتصادي، وإيواء العائلات في جماعات؛ تزداد النزاعات المنزلية، ويزيد الميل نحو استخدام العنف ضد الأفراد الأضعف في الأسرة، وغالبًا النساء والأطفال ومجتمع الميم (المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين). من المُحتمل أن تؤدي محدودية البنية التحتية في تقديم الخدمات الصحية، والحالة العامة لانعدام الأمن، ونقص الأماكن الآمنة بعد وقوع الانفجارات إلى إثناء الأشخاص عن الإبلاغ عن الحوادث أو محاولة الحصول على المساعدة.

الظروف المعيشية الأساسية وسُبل العيش

تستضيف المناطق المتأثرة مباشرة بالانفجارات مجموعة متنوعة من المجتمعات، تتباين بشكلٍ كبير في وسائلها الاقتصادية لتحقيق الدخل والمستويات المعيشية بينها. تقع المباني الحديثة مجاورة للتقليدية منها، وتتجاور الأحياء الحديثة الغنية مع المناطق القديمة أو الأكثر فقرًا، كما يفتقر مستوى تقديم الخدمات والبنية التحتية الأساسية للتجانس فيما بينها عبر المناطق المختلفة، بينما تكتظ بعض هذه المناطق بالمساكن منخفضة الدخل، التي يقطنها عادة عائلات متفرعة وكبيرة العدد، كما تضم تجمعاتٍ من العمال المهاجرين واللاجئين والعاملين بالقطاع غير الرسمي. على الرغم من أن الأضرار المادية قد بلغ أثرها جميع السكان، إلا أن بعضهم يتمتع بقدرات أكبر على التكيف، نتيجة لشبكات معارفهم وقدرتهم على نقل أصولهم إلى أماكن أخرى مقارنة بغيرهم.

تأتي هذه الانفجارات في ظل أزمة اقتصادية حادة يعاني منها لبنان، إذ يعيش ما يُقدر بنحو مليون شخص تحت خط الفقر. أما اللاجئون، فهم الأكثر عُرضة للخطر، مع 90% من لاجئي فلسطين النازحين من سوريا، و65% من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وأكثر من نصف اللاجئين السوريين يعيشون تحت خط الفقر في عام 2019. ومن المتوقع زيادة نسبة ومعدلات الفقر بين المجتمعات الأكثر ضعفًا والمجتمعات المتأثرة بالانفجارات

كان لتفشي جائحة كوفيد-19 أثره الكبير والمتزايد على الأزمة الاقتصادية. تشير توقعات البنك الدولي لعام 2020 إلى زيادة حادة في نسبة ومعدلات الفقر، نظرًا لاستنفاد الكثير من الأشخاص والعائلات لمدخراتها. في الاستطلاع الذي أجراه الصليب الأحمر اللبناني مباشرة عقب الانفجارات؛ أفاد أربعة من أصل كل خمسة أشخاص شَمِلَهُم الاستطلاع بعدم توافر أي مدخرات لديهم، وأفاد 37% منهم بعدم توافر مصدر دخل لديهم.

تُمثل المناطق المتضرّرة من الانفجارات مركز النشاط الاقتصادي للبلاد. ومن المُرجح أن يؤثر ذلك على عدد كبير من الأعمال والشركات والعاملين بها.

يلجأ أغلب النازحون من المناطق المتضررة بالانفجارات إلى الإقامة في استضافة الأصدقاء أو أفراد العائلة، ومع ذلك فإن فئات كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة، والعمال المهاجرين واللاجئين سوف يحتاجون إلى دعم موجه لهم خصيصًا، نظرًا لضعف شبكاتهم وعلاقاتهم الاجتماعية بطبيعة وضعهم. أصبح تَدَمُّر واجهات المباني والنوافذ والأبواب في المناطق الأبعد عن مركز الانفجار هي السمة الطاغية لأي عينٍ متجولة في شوارع بيروت، ويحتاج الكثيرون إلى المساعدة لحماية أنفسهم من العوامل الجوية.

وفقًا للتقديرات الأوّلية، فإن معظم الأسواق لا تزال تمارس أعمالها مع بعض الاستثناءات، مثل سوق المواد الغذائية في حي الكرنتينا والذي دمرته الانفجارات، ومع ذلك فإن الوصول الاقتصادي للغذاء يتأثر بفقدان مصادر الدخل وغيرها من المساعدات.

تأثرت بالانفجارات أيضًا معدلات استهلاك الغذاء، إذ قَلَّص المقيمون بالمناطق المتضرّرة استهلاكهم الغذائي منذ وقوع الانفجارات، وحسب ما ورد بتقييم منظمة التعاون التقني والتنمية "أكتد"، يحتاج ما بين 50 – 100 % من الأشخاص المتضررين في مناطق النبع وبرج حمود والكرنتينا وكرم الزيتون إلى مساعدات غذائية.

وصل الدمار الذي سببته الانفجارات إلى مخزون المواد الغذائية في مخازن مرفأ بيروت، والذي يحوي 85 % من احتياطي البلاد من الحبوب، في حين أفاد الموردون إلى وجود مخزون من المواد الغذائية يكافئ استهلاك شهرين في حالة الحفاظ على معدلات الاستهلاك المُعتادة، ولم يتبقَّ أمام لبنان سوى أربعة إلى ستة أسابيع من احتياطي الحبوب والدقيق، مما سَيُسْقِطُ البلاد في هُوَّة انعدام الأمن الغذائي. قد يُسْهِمُ العجز الغذائي المحتمل أو النقص الفعلي في الغذاء في زيادة أسعار الغذاء، وبالتالي زيادة صعوبة وصول المتضررين إلى الغذاء.

سوف يكون للأضرار المادية التي لَحِقَت بمرفأ بيروت أثرها على تفاقم الضغوط الاجتماعية والاقتصادية الحالية خارج نطاق المناطق المتضررة. مرفأ بيروت هو أحد البوابات الأساسية للبلاد على العالم الخارجي، وقد كان للآثار التي لَحِقَت بالمنشآت أبلغُ الضرر على عملية استقبال الواردات والقدرة الاستيعابية العامة للشحن، مع تضرر مباني الإدارة والجمرك.

ضاعفت الانفجارات من هشاشة البنية التحتية للمياه والصرف الصحي في منطقة بيروت الكبرى، وأدت إلى تضرر وتدمر العديد من الخَزَّانات القائمة على المباني وكذلك أنابيب الصرف. على المدى القصير، سوف يزيد الطلب على المياه المُعبأة، وخاصة في ظل حرارة الصيف، مما سيؤدي إلى زيادة الأسعار. وبالمثل، وفي ظل غياب أنظمة اعتمادية للمياه والصرف الصحي، فإن الطلب المرتفع بالفعل على منتجات النظافة، سوف يزيد بالتأكيد عقب الانفجارات، بينما تظل العديد من الأسر الفقيرة غير قادرة على تحمل تكاليف الاحتياجات الأساسية دون اللجوء لاستراتيجيات التكيف السلبية، مع انخفاض في معدلات استهلاك الغذاء.

أبلغت 120 مدرسة عن وقوع أضرار بها نتيجة الانفجارات، مما يؤثر على 55000 طفل من الطلاب اللبنانيين وغيرهم، والذي كان من المُقرر استئناف دراستهم في سبتمبر/ أيلول المقبل. عدم الانتظام في التعليم قد يؤدي إلى ترك الدراسة بشكل دائم، ويزيد من معدلات عِمَالة الأطفال، ويؤدي إلى انخفاض طويل الأجل في فرص تحقيق الدخل للأفراد المعنيين.

الاستجابة الحالية

لا زالت الجهود جارية في دعم الاستجابة الوطنية لمواجهة تداعيات الانفجارات، بينما تواصل جهات العمل الإنساني الفاعلة تقييم الاحتياجات الإنسانية الفورية عبر المناطق المتضررة.

عقب وقوع الانفجارات مباشرة، تم نشر 14 فريقًا للبحث والإنقاذ من 11 دولة لدعم الحكومة في عملياتها للبحث والإنقاذ، إلى جانب الجهود المستمرة والمبذولة في تقييم الأضرار الهيكلية. قام فريق الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق (UNDAC) بنشر 19 خبيرًا بناءً على طلبٍ من مُنسق الشؤون الإنسانية.

تستمر المرافق الطبية والمستشفيات الميدانية في علاج آلاف المرضى من الصدمات والحروق والمصابين بجروح خطيرة، أما الوحدات الطبية المتنقلة، فهي مرتبطة بمراكز الرعاية الصحّية الأولية، وتعمل كوسيلة متنقلة تستهدف الوصول إلى الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. تم نقل الأدوية والإمدادات الطبية من مستودع وزارة الصحة العامة المتضرر في الكرنتينا بالقرب من مركز الانفجارات إلى مكانٍ آمن.

تم توزيع طرود غذائية على الأسر المتضرّرة من الانفجارات، تكفي الأسر المكونة من خمسة أفراد لمدة شهر، كما تم تقديم الآلاف من الوجبات الساخنة. تحقيقًا للاستقرار في الإمدادات الوطنية، وتجنبًا لنقص الغذاء، تم إرسال 50000 طن من دقيق القمح إلى بيروت.

يقوم شركاء العمل الإنساني بتعبئة وتوزيع مخزون من الخيام وتوفير المأوى ومستلزمات النظافة وغيرها من المواد غير الغذائية داخل البلاد، فضلًا عن نقل المياه بالشاحنات إلى المناطق المتضررة والمُحتاجة. يواصل المتطوعون تنظيف الشوارع وإزالة الأنقاض كجزء من النطاق الأوسع لعملية التنظيف، ويحظى الأطفال المتضررون من الانفجارات بالإسعافات النفسية الأولية، وتم إنشاء مساحات للشباب في المجتمعات المتضررة، كما يجري العمل على وضع خطط لعمل الإصلاحات اللازمة لمائة وعشرين مدرسة عامة وخاصة تضررت من الانفجارات.

يتطلع شركاء العمل الإنساني إلى تعديل الشبكات اللوجستية لضمان استمرارية العمليات في ظل توقف وتعطل المرفأ عقب الانفجارات. وصَلَت رحلات الشحن مع المعدات اللوجستية اللازمة لإعادة تسيير الأعمال في المرفأ، بما في ذلك وحدات التخزين المتنقلة، وغيرها من المعدات، كحلٍ مؤقت وبديل عن صوامع الحبوب التي تدمرت إثْرَ الانفجار.

لبنان

الأهداف الاستراتيجية

سوف يسمح هذا النداء العاجل بالاستجابة الإنسانية للاحتياجات الأكثر إلحاحًا والمنقذة للحياة واحتياجات التعافي المبكر الناشئة عن انفجارات مرفأ بيروت.

الهدف الاستراتيجي 1

إنقاذ الحياة من خلال توفير الرعاية الصحية الأساسية، والغذاء والمياه ومستلزمات النظافة والمأوى والحماية للأشخاص المتضررين من انفجارات مرفأ بيروت لمدة ثلاثة أشهر.

تهدف خطة الاستجابة إلى تقديم الدعم المباشر للمستشفيات ومقدمي خدمات الرعاية الصحية، لعلاج الإصابات والآثار على الصحة النفسية الناشئة عن الانفجارات. الإصلاحات الضرورية للمساكن لضمان سلامة الأفراد وحمايتهم، وعمل الإصلاحات الخاصة بالصرف الصحي. توزيع مستلزمات النظافة وتوفير المأوى بالإضافة إلى التوزيعات العينية للغذاء. سوف يتم عمل تحويلات نقدية للأسر الأكثر ضعفًا المتأثرة بالانفجارات. كما سيتم تقديم خدمات الحماية إلى الأشخاص المُعرضين للخطر، مثل خدمات الدعم النفسي للأطفال، وتوفير الأموال لدفع جهود أعمال إخلاء وإزالة الأنقاض.

الهدف الاستراتيجي 2

تمهيد الطريق نحو الاكتفاء الذاتي من خلال إعادة إنشاء سلسلة توريد الغذاء وأسواق البيع بالتجزئة للأغذية الأساسية والمواد الأخرى، ودعم الدخل على المدى القصير، واستعادة إمكانية الوصول إلى التعليم.

في إطار هذا الهدف الاستراتيجي، سوف تبدأ الإصلاحات الأساسية لاستعادة سلسلة التوريدات الغذائية في مرفأ بيروت وإنشاء مرفق لاستلام الحبوب السائبة. ستبدأ عملية إصلاح المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية والمدارس والمساكن، كما سيتم تقديم الدعم لمؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان.

تصوير: الأمم المتحدة/ باسكال غوريز

لبنان

استراتيجية الاستجابة

بدأت بالفعل الاستجابة الإنسانية لإنقاذ حياة الأشخاص وحمايتهم، وسوف تستمر أنشطتها كجزء من المرحلة الأولى للاستجابة الشاملة للحالة الطارئة. في معظم الحالات، سيكون من الضروري الجمع بين أنشطة العمل الإنساني لتلبية الاحتياجات السابقة والحالية والتي تخص الصحة والغذاء والمياه والصرف الصحي والمأوى والحماية. يشمل ذلك تنسيق الأعمال بين القطاعات، بحيث يحصل الأشخاص الأقل قدرة على التكيف على المساعدات التي يحتاجون إليها وتحقيق الاستفادة المُثلى من هذه المساعدات.

يتوجب إيلاء الاهتمام بشكلٍ خاص للأشخاص ممن يفتقرون للأسرة أو الأصدقاء أو الأنواع الأخرى من الدعم، أو هؤلاء الذي فقدوا مصادر دخلهم، أو الذين كانوا أو أصبحوا خارج آليات الحماية الاجتماعية الرسمية المُجْهَدَة بأعبائها بالفعل. يشمل هؤلاء – من بين غيرهم – الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر قبل وقوع الانفجارات، والعمال الموسميين وغير الرسميين، واللاجئين والمهاجرين. ومن المُرجّح أن يكون كذلك كل من الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والنساء والفتيات أكثر عُرضة لأخطار إضافية أخرى، ولديهم احتياجات خاصة، نتيجة لعزلتهم، أو للتمييز المُمَارس ضدهم، وتعرضهم للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي. سيتم بذل كافة الجهود اللازمة للوصول إلى هذه المجموعات والأفراد من خلال الشبكات والجهات الفاعلة المحلية، ولملائمة محتوى المساعدات وآليات إيصالها حسب الحاجة.

بزيادة مواطن الضعف، يزداد خطر التعرض للاستغلال والاعتداء الجنسيْين. يوجد العديد من المخاطر العامة المتزايدة التي تتعلق بالحماية، وعلى الأخص بالنسبة للفئات الأكثر ضعفًا في سياق الأزمة، **ستكون الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين في مقدمة أولويات الاستجابة الإنسانية** لهذه الحالة الطارئة، وستُبْذَلُ كل الجهود الممكنة لتعميم الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين خلال تنفيذ الاستجابة. **سيتبع شركاء العمل الإنساني نهجًا حساسًا في برمجة وتخطيط الاستجابة، مع الالتزام بمبدأ عدم الإضرار** طوال تنفيذ الاستجابة للحدّ من التوترات الاجتماعية المتصاعدة.

سوف يتم البدء في اتخاذ استجابات التعافي الأخرى ذات الأهمية الزمنية، جنبًا إلى جنب مع أنشطة إنقاذ الحياة للتعجيل بالعودة إلى "الحياة الطبيعية" وتمكين الأشخاص المتضررين من تلبية احتياجاتهم بأنفسهم.

سيتم إجراء إصلاحات لوجستية أساسية ، لتمكين تنفيذ الاستجابات المختلفة واستعادة سلاسل الإمداد الحيوية والهامة للغذاء والمواد غير الغذائية.

بالنسبة للعدد المحدود من الأنشطة المشمولة بهذا النداء العاجل في إطار المرحلة الثانية من الاستجابة الإنسانية الشاملة لحالة الطوارئ، سيتم إنشاء علاقات وروابط مع الجهات الفاعلة الوطنية والإنمائية لضمان الانتقال الآمن والمُضِيّ في الخطة.

الأشخاص المُحتاجون والمُستهدفون

إجمالي الأشخاص المحتاجين
1000000

إجمالي الأشخاص المستهدفين
300000

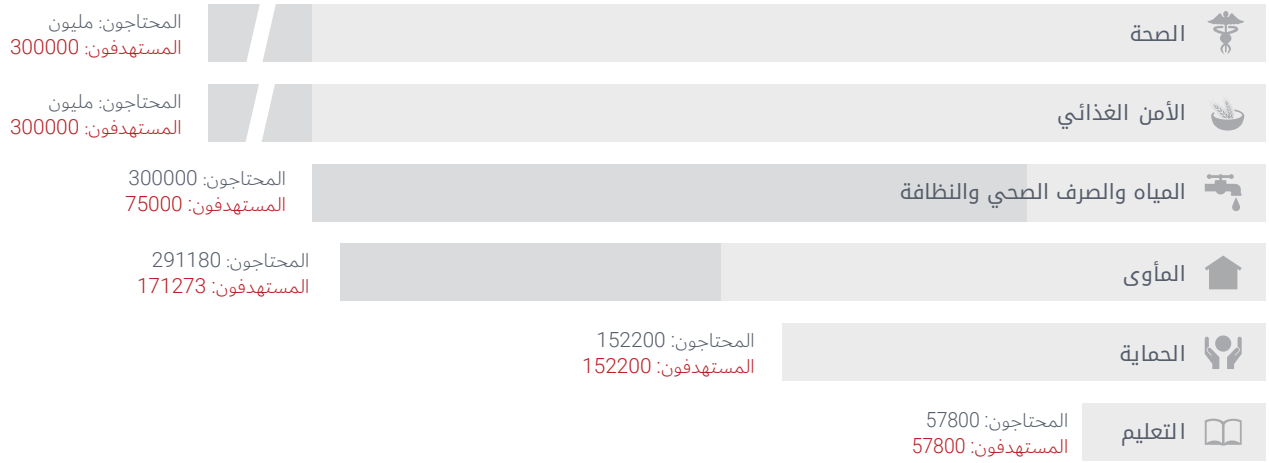

لضمان نجاح أهداف هذا النداء العاجل، ودعمًا للاستجابة الوطنية لانفجارات مرفأ بيروت، سيحرص شركاء العمل الإنساني على التنسيق فيما بينهم عبر القطاعات لضمان تآزر جهودهم وفاعلية نتائج هذه الجهود.

سيتم تعميم المخاوف المتعلقة بالحماية – بخلاف الأنشطة الأخرى المُحدّدة – في سياق جميع أنشطة الاستجابة لحالة الطوارئ، وسيتم إدماج احتياجات الفئات السكانية، استنادًا إلى النوع الاجتماعي والعمر والإعاقة أو غيرها من معايير الضعف الاجتماعي بشكلٍ كامل في تخطيط الاستجابة.

سوف تلتزم الاستجابة بالأولويات التالية فيما يخص الحماية ضد الاستغلال والاعتداء الجنسيَين:

- ضمان اتباع نهج يُركز على الناجين وإمكانية الوصول إلى المساعدات/ الخدمات للناجين من الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وإرساء علاقات وروابط قوية مع مقدمي خدمات الاستجابة للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي وحماية الأطفال، والبوح الآمن وبناء قدرات الإحالة للمستجيبين على الخطوط الأمامية.
- الوقاية (الوعي/التوعية بشأن الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين لجميع المستجيبين، بما في ذلك المستجيبين "الجدد" على الخطوط الأمامية، وحماية العاملين، واتخاذ تدابير التخفيف من المخاطر لتوزيعات المساعدات والخدمات الأخرى، وتعزيز التوازن بين الجنسين في فِرق الاستجابة على الخطوط الأمامية.
- التفاعل مع المجتمعات المتأثرة وضمان أخذ احتياجات وحقوق وقدرات المجموعات المختلفة بعين الاعتبار وتناولها عند تخطيط وتنفيذ الاستجابة، وتعزيز الوصول إلى التقارير الآمنة والسرية عن الاستغلال والاعتداء الجنسيين لكافة المجتمعات المتضرّرة، وكذلك عمال الإغاثة على الخطوط الأمامية.

التنسيق

تقع المسئولية العامة لتنفيذ النداء العاجل بشكلٍ عام على مُنسق الشؤون الإنسانية وفريق العمل الإنساني القُطري.

يتم دعم فريق العمل الإنساني القُطري على المستوى التشغيلي بواسطة خلية عمليات لحالات الطوارئ. وكجزء من الاستجابة لانفجارات مرفأ بيروت، تم تأسيس قطاعات عمل إنساني لضمان التنسيق الأمثل بينها. سوف تساعد الهيكلة المرنة للتنسيق بين القطاعات على إيصال المساعدات الطارئة الأساسية إلى الفئات الأكثر ضعفًا، وتدعم الانتقال إلى المراحل التالية من الاستجابة.

تعمل العديد من القطاعات والشركاء على توسيع نطاق تواجدهم من خلال نشر الفِرَق لتحسين مدى قدرتهم على التنسيق أثناء الاستجابة للحالة الطارئة، مع مراعاة البيئة متزايدة التعقيد والمتداخلة مع عمليات الاستجابة الإنسانية الأخرى وتفشي فيروس كوفيد19- أثناء مرحلة الانتقال المجتمعي.

هيكلة التنسيق في لبنان للاستجابة لانفجارات مرفأ بيروت

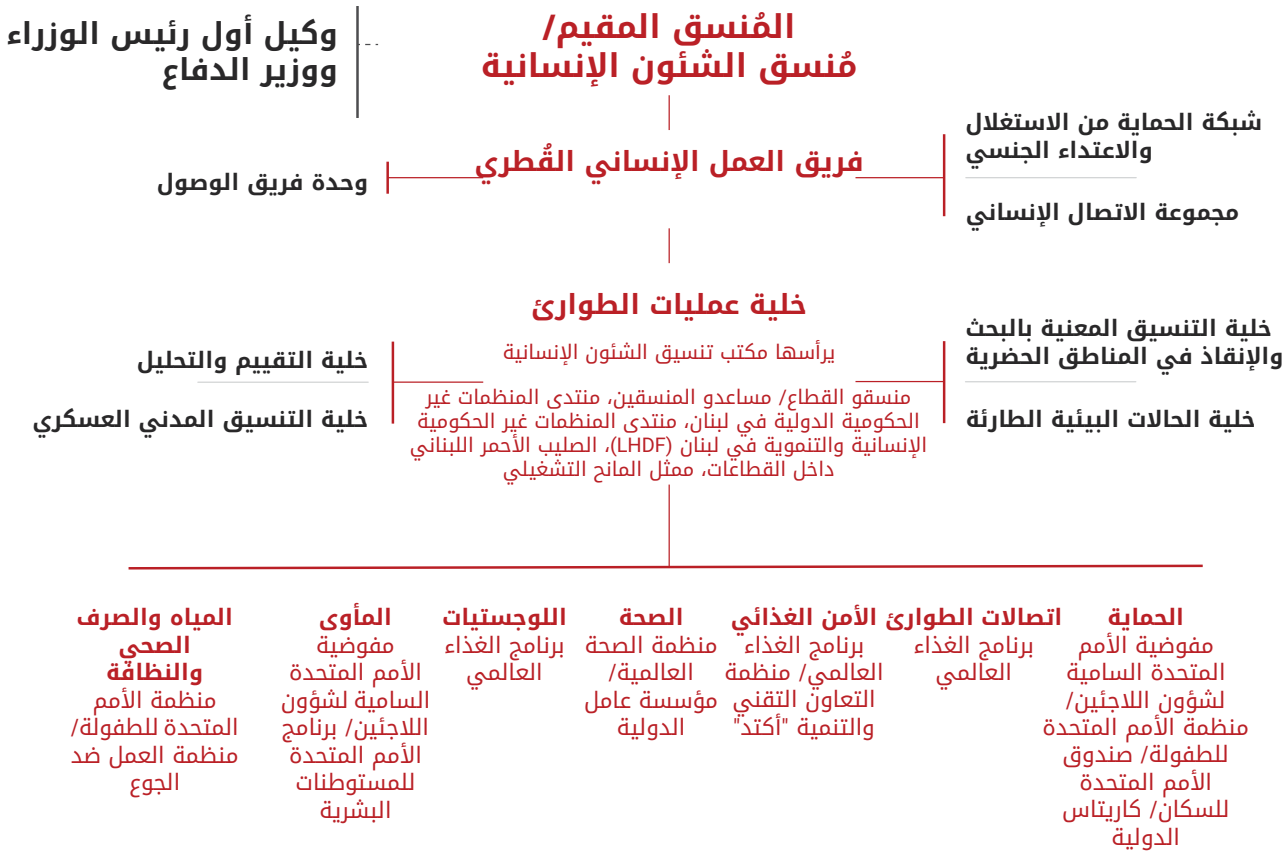

القطاع	الأشخاص المحتاجون	الأشخاص	التمويل المطلوب	موجز الأنشطة
التعليم	57800	57800	13700000	تقييم وإصلاح المنشآت التعليمية توفير الإمدادات التعليمية توفير الأموال للتعليم الدعم النفسي للأطفال
الأمن الغذائي	1000000	300000	244700000	الإيصال المباشر للوجبات الساخنة والحصص الغذائية توسيع قاعدة المساعدات النقدية توفير الأموال لأعمال النظافة والإصلاحات الهيكلية تحقيق الاستقرار في المخزون القومي للحبوب دعم البنية التحتية في المرفأ – بما في ذلك مرفق استلام الحبوب السائبة.
الصحة	1000000	300000	85700000	دعم إعادة بناء مستودع الأدوية المركزي وإعادة تأهيل المنشآت الصحية المتضررة لتسيير الأداء الوظيفي والحفاظ على تقديم الخدمات. تعزيز الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية والضرورية عالية الجودة، بما في ذلك شراء مُستلزمات ومُعدات الطوارئ المُنقذة للحياة والأدوية الأساسية. تعزيز الوقاية من العدوى واتخاذ التدابير اللازمة لتجنب زيادة تفشي حالات الإصابة بفيروس كوفيد - 19. تقييم أثر المخاطر البيئية على الصحة العامة
اللوجستيات	لا ينطبق	لا ينطبق	1255000	الخدمات اللوجستية العامة والتنسيق التنسيق المدني العسكري للاستجابة الإنسانية
اتصالات الطوارئ	لا ينطبق	لا ينطبق	370000	توفير خدمات الاتصالات لدعم الاستجابة الإنسانية دعم آليات التعليق والتغذية الراجعة لفتح قناة اتصال متبادلة بين منظمات العمل الإنساني والمجموعات المتضررة.
الحماية	152200	152200	15975000	ضمان تعميم الحماية والمشاركة المجتمعية في الخطة. توفير وتقديم خدمات حماية مناسبة وفاعلة.
المأوى	291180	171273	179100000	تقديم النقد لتوفير المأوى، مع استهداف الأسر النازحة بسبب تضرر أو تدمر منازلها. الإصلاحات الأساسية في المنازل خفيفة التضرر إعادة تأهيل المنازل متوسطة التضرر إصلاح مناطق/ مرافق البناء المشتركة المتضررة نتيجة الانفجار إصلاح الأضرار الهيكلية (مثل الأعمدة/ الكمرات المُتضررة أو المُنهارة).
المياه والصرف الصحي والنظافة	300000	75000	24200000	الإصلاحات الفورية ومتوسطة المدى في دعم مرافق المياه في بيروت وجبل لبنان. توزيع مستلزمات النظافة إصلاحات الصرف الصحي تقديم خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة للمستشفيات
الإجمالي			**565000000**	

لبنان

الخطط القطاعية

الحماية

اتصالات حالة الطوارئ

الأمن الغذائي

الصحة

الخدمات اللوجستية

المأوى

المياه والصرف الصحي والنظافة

التعليم

الحماية

المحتاجون	المستهدفون	التمويل المطلوب (دولار أمريكي)
152200	152200	15975000

بيانات الاتصال:

فانيسا مويا، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (moya@unhcr.org)، إليان أبي سليمان (eliane.abisleiman@caritas.org.lb)، نيسيا الدنَّاوي (eldannawi@unfpa.org)، جاكلين عطوي (jatwi@unicef.org)

شركاء القطاع:

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمة الدوليّة للهجرة، ومنظمة أرض الإنسان (الإيطالية)، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وجمعية كفى، ومنظمة أبعاد، والهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة، ومنظمة إنترسوس ومنظمة كونسيرن العالمية ومنظمة هارتلاند ألاينس، ووكالة التعاون التقني والتنمية "أكتد"، ومنظمة كاريتاس ومؤسسة مخزومي

خريطة مواطن الخطورة

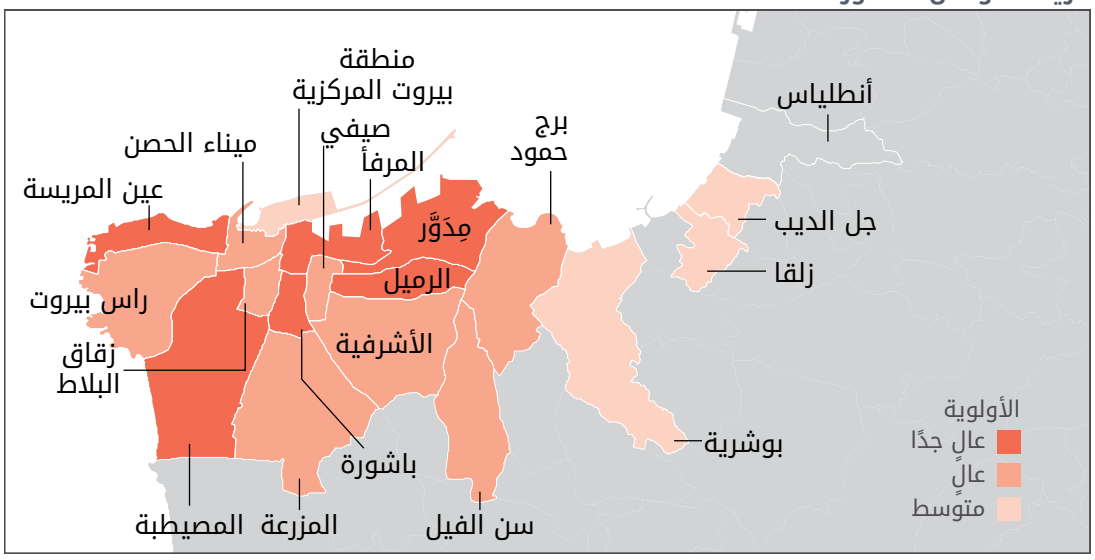

الأثر

كانت لانفجارات ميناء بيروت عواقب وخيمة على فئات المجتمع اللبناني الأكثر ضعفًا، سواءً من المواطنين أو غير اللبنانيين، والذين ينازعون بالفعل تحت وطأة التحديات الحالية، بما في ذلك تفشي جائحة كوفيد-19 وكذلك الأزمة الاجتماعية الاقتصادية القائمة، في ظل محدودية أو انعدام قدرة العديد من الأفراد على مواجهة عواقب تدمر منازلهم، أو ما استجد عليهم من احتياجات طبية طارئة، أو تفاقم انعدام الأمن الغذائي، أو فقدان سُبل المعيشة.

تشير التقارير الأولية إلى أن احتياجات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي (MHPSS) هي أحد أكثر الاحتياجات المُلحة بين الفئات الأكثر ضعفًا والمتأثرة بالانفجار، والأطفال على وجه الخصوص هم الأكثر عُرضة للخطر؛ فالنزوح وفقدان أفراد الأسرة، وما يتعرض له الأطفال من إجهادٍ نفسي نتيجة للتوترات المنزلية، له عواقبه الوخيمة عليهم. لذلك تظهر الحاجة المُلحة والضرورية للإسعافات النفسية الأولية وتقديم الدعم النفسي الاجتماعي، والإدارة المستمرة للحالات. وفي الأشهر القادمة، من المُرجح أن يكون مئات الأطفال عُرضة للعمل في الأعمال الخطرة، بما في ذلك أعمال تنظيف المخلفات وإزالة الأنقاض.

وسوف يحتاج الأشخاص ذوي الإعاقة - بمن فيهم هؤلاء الذين يُعانون من إعاقات سابقة أو أُصيبوا بها نتيجة الانفجارات - إلى رعاية متخصصة، مثل مرافق التأهيل وتزويدهم بالأجهزة المساعدة. إضافةً لما سبق، فإنه بالنسبة لكلٍ من كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، تزداد عليهم الصعوبات في قدرتهم على التنقل والوصول إلى الخدمات الأساسية، نتيجة للرُكام والدمار الذي خلفه الانفجار في الأحياء شديدة التأثر والمكتظة بالسكان.

ومن المتوقع أن يؤدي تَدَمُّر المنازل إلى زيادة مخاطر العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي على النساء والفتيات. آلافٌ من النساء والفتيات يُقمنَ في منازل متضررة، أو أماكن مؤقتة، أو ملاجئ مشتركة تضم العديد من العائلات التي لا تربطها صلة قرابة، مما يحدّ من خصوصية الأفراد وكرامة العيش، ومن المتوقع أن تزداد مخاطر العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي بسبب ظروف المعيشة غير الملائمة وغير الآمنة. وقد ازدادت معدلات العنف من الشريك الحميم وغيرها من أشكال العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي بشكلٍ كبير نتيجة للإغلاق على مستوى البلاد في محاولة التصدي لتفشي جائحة فيروس كوفيد-19، ومن المرجح أن تؤدي الأزمة الحالية إلى تفاقم المخاطر الموجودة مسبقًا، مما يقود بدوره إلى خلق احتياجات طارئة تستلزم دعمًا متخصصًا للنساء والفتيات.

ونتيجة لتهميشهن ونظرًا لمحدودية الدعم المجتمعي؛ تواجه المهاجرات العاملات في الخدمة المنزلية مخاطر متزايدة تخص حمايتهن، إذ أن معظم هؤلاء العاملات يُقمنّ في مناطق كان للانفجار أبلغ الأثر عليها، بما في ذلك الجعيتاوي، والجميزة، وبرج حمود.

أولويات الاستجابة

تمثل جميع أنشطة قطاع الحماية - باستثناء أحدها - جزءًا من الهدف الاستراتيجي الأول: إنقاذ الأرواح عن طريق توفير الرعاية الصحية الأساسية والغذاء والمياه ومستلزمات النظافة، وتوفير المأوى وحماية الأشخاص المتضررين من انفجارات ميناء بيروت.

1. ضمان تعميم الحماية والمشاركة المجتمعية ضمن الاستجابة

- ضمان تعميم وإدماج متطلبات الحماية في كافة جميع جوانب استجابات القطاع.
- ضمان الوقاية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وحماية الأطفال عند تخطيط وتنفيذ الاستجابة، واتباع مبادئ "عدم الإضرار".
- تحديد الفئات الأكثر ضعفًا لضمان شمولها وأخذها بعين الاعتبار في الاستجابة.
- توسيع النطاق الحالي للخطوط الساخنة للحماية، مع تحديث تخطيط الخدمة ومسارات الإحالة عبر القطاعات المختلفة.
- تسهيل مشاركة المجتمعات المتضرّرة في جميع الأنشطة ذات الصلة.
- توسيع نطاق الوصول المجتمعي وبرامج الحماية المجتمعية الحالية لتحديد الحالات التي تحتاج لخدمات الحماية وإحالتها.
- الاستجابة لمشاكل الانفصال عن الأطفال والاتجار بهم واستغلالهم، ومنع حدوث ذلك، بالإضافة إلى التصدي لاحتمالية الاتجار بالأشخاص المتضررين والمستضعفين، بمن فيهم المهاجرين العاملين في الخدمة المنزلية، من خلال تهيئة المجتمع الإنساني والسلطات المحلية والحكومية.

2. توفير خدمات حماية مناسبة وفاعلة

- ضمان تعقب الأُسر والعائلات بالنسبة للأطفال بمفردهم أو المنفصلين عن ذويهم، وكذلك أُسر الأشخاص المفقودين والمتوفين وكذلك الأضرار التي لحقت بالممتلكات.
- تقديم خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي للفئات المستضعفة في المجتمعات، وإحالتهم إلى مقدمي الخدمات المَعنيين مع التركيز على الفئات الأكثر ضعفًا.
- توسيع نطاق برامج التدخل القائمة بالفعل للاستجابة لحالات الطوارئ وخدمات الحماية القائمة على المساعدات النقدية، لتلبية الاحتياجات العاجلة الناشئة عن الانفجارات الأخيرة.
- ضمان وصول الأشخاص ذوي الإعاقات الجديدة أو السابقة إلى الخدمات المتخصصة، وضمان أن تُلبي مواقع إعادة التوطين احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن وغيرهم من الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.
- إنشاء أماكن مناسبة للأطفال في المناطق المتضرّرة ومواقع إعادة التوطين.
- إنشاء أماكن مناسبة للنساء والفتيات المستضعفات من جميع الفئات العمرية للوصول إلى الخدمات المتكاملة والوقاية من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له.
- توزيع أدوات الحفاظ على الكرامة للنساء في سن الإنجاب.
- تيسير العودة الاختيارية وإعادة الإدماج لمساعدة العاملين المهاجرين المتضررين الذين يسعون إلى العودة إلى أوطانهم أعقاب الانفجار.
- تقديم المساعدة القانونية للمجموعات المتضرّرة (الهدف الاستراتيجي الثاني)

الاتصالات في حالات الطوارئ

المحتاجون	المستهدفون	التمويل المطلوب (دولار
3000	3000	370000

بيانات الاتصال:

براكاش مونياندي (prakash.muniandy@wfp.org)

شركاء القطاع:

مؤسسة نتهوب وإدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن، وبرنامج الغذاء العالمي

الأثر

قضت الانفجارات على البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية في منطقة مرفأ بيروت، لتترك المجتمع الإنساني في خضم عمليات الإنقاذ، وبذل كافة الجهود اللازمة للتعافي وإعادة الإعمار، دون أي وسيلة للاتصال، في مار مخايل والكرنتينا ومنطقة المرفأ. ويحتاج المستجيبين في مجال العمل الإنساني إلى خدمات ربط البيانات في المنطقة المتضرّرة وشبكة اتصالات أمنية للعمل بأمان وتنفيذ أنشطة إنقاذ الأرواح بفاعلية.

ونتيجة للأزمة الاقتصادية، فإن بعض المجتمعات المتأثرة بالانفجارات تُعاني بالفعل من الضعف الاجتماعي الاقتصادي، ولن يكون في استطاعتها تحمّل تكاليف خدمات ربط البيانات التي تُتيح لها الوصول إلى الخدمات الرقمية للعمل الإنساني وكذلك المعلومات المتعلقة بالمساعدات المقدمة. إن الافتقار لخدمات الاتصال وربط البيانات بتكلفة مناسبة يُمثل عائقًا أمام إمكانية الوصول إلى مصادر للمعلومات ذات مصداقية وموثوق بها، مما يُضفي مزيدًا من الضعف في شكل معلومات مضللة وغير مفهومة في سياق سياسي متقلب بالفعل. وسوف يَحُدُّ الدعم المقدم في مجال الاتصالات في شكل حزمة بيانات واتصالات صوتية، من الضغوط الاجتماعية الاقتصادية التي ترزح تحت وطأتها الأُسر والعائلات، وتتيح لهم استخدام هذه الخدمات في سبيل تحقيق التعافي وإعادة التواصل وبناء قدرتهم على الصمود.

في سبيل دعم الوصول إلى المعلومات والتعليقات والتغذية الراجعة المتبادلة مع الفئات المتضرّرة خلال الاستجابة، هناك ضرورة مُلحة إلى دعم جهود وأنشطة شركاء العمل الإنساني في تعزيز المسائلة أمام السكان المتضررين.

أولويات الاستجابة

الهدف الاستراتيجي الأول:

- إنشاء قنوات للتنسيق الفوري بين الشركاء المحليين لتحديد قدرة الشركاء وتجنب ازدواجية الجهود. وستوفر أيضًا الاتصالات في حالات الطوارئ خدمات إدارة المعلومات.
- تقييم المناطق المتضرّرة والخدمات التقنية المطلوبة لدعم الاستجابة الإنسانية.
- الاشتراك مع المشغلين الوطنيين في استعادة إمكانية ربط البيانات في المرفأ، وإنشاء خدمات اتصالات مؤقتة لدعم إعادة تأهيل المرفأ، حتى إعادة تشغيل الخدمات الوطنية.
- توفير حزم البيانات والاتصالات الصوتية وإمكانية الربط باستخدام نقاط الإنترنت اللاسلكية "واي فاي" أو حزم البيانات من مُشغلي شبكات الهاتف الجوال المتاحين للوصول إلى المجتمعات الأكثر تضررًا كوسيلة لدعم الاتصالات في الأنشطة المنقذة للحياة.

الهدف الاستراتيجي الثاني:

- تقييم وتعزيز أنظمة الاتصالات الأمنية لضمان قدرة المستجيبين على العمل بأمان.
- استخدام المعلومات والموارد المتوفرة لدى الشركاء المحليين لزيادة القدرات المتاحة ودعم الاقتصاد المحلي إلى أقصى حدٍ ممكن.

الأمن الغذائي

المحتاجون	المستهدفون	التمويل المطلوب (دولار أمريكي)
1000000	300000	244,7مليون

بيانات الاتصال:

بريان وي، برنامج الغذاء العالمي (brian.wei@wfp.org)، جوزيف نخلة (joseph.nakhle@acted.org)

الشركاء في القطاع:

منظمة العمل ضدّ الجوع، والجامعة الأمريكية في بيروت، ومنظمة بسمة وزيتونة، ومؤسسة كاريتاس الدوليّة، وجمعية دوركاس/طابيثا، وجمعية التنمية للإنسان والبيئة، ومنظمة الأغذية والزراعة، والمؤسسة الخيرية الأرثوذكسية الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، وميراث، ومؤسسة مخزومي، وجمعية ريت لبنان، ومؤسسة إنقاذ الطفل، وجمعية شيلد، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسف، والمنظمة الدولية للرؤية العالمية وبرنامج الغذاء العالمي

الأثر

وقعت الانفجارات في وقت يعاني فيه لبنان بالفعل من أزمة متعددة الجوانب من الانكماش الاقتصادي، وزيادة معدلات الفقر وارتفاع أسعار السلع الأساسية، وكان للدمار الذي أصاب مرفأ بيروت والمباني القريبة منه، مثل مرافق العزل للنباتات والحيوانات، أثرٌ مباشر على توافر الغذاء في الدولة، حيث تدمرت صوامع تخزين الحبوب في لبنان والتي كانت تصل سعتها إلى 120000 طن من الحبوب. يعتمد لبنان بشكل كبير على الواردات، بما يشمل الإمدادات الغذائية، حيث استوردت البلاد قبل وقوع الانفجارات حوالي 80% من متطلباتها من القمح، وكان معظمها من خلال مرفأ بيروت، وتشير التقديرات إلى أن احتياطات لبنان من إمدادات الحبوب تكفي احتياجات السوق لمدة تتراوح من أربعة إلى ستة أسابيع، بينما يحدد معيار ضمان الأمن الغذائي ثلاثة أشهر. كان الأمن الغذائي في لبنان مدعاة للقلق الشديد، حتى قبل الانفجار، حيث أثر التضخم المفرط في الأسعار منذ أكتوبر 2019 بشكل سلبي على قدرة العديد من الأسر على الحصول على الغذاء. وتُشير تقديرات البنك الدولي إلى أن ما يصل إلى مليون شخص يعيشون تحت خط الفقر، وأن 45% من سكان لبنان معرضين لخطر الوقوع تحت خط الفقر، بل إن الخطر الذي يهدّد اللاجئين والمهاجرين وغيرهم من المجتمعات غير اللبنانية أعلى من ذلك. أدت إجراءات الإغلاق التي تسببت فيها جائحة فيروس كوفيد - 19 المُستجد إلى تفاقم تأثير الأزمة الاقتصادية؛ حيث أدت التدابير المُتخذة للحد من تفشي الفيروس إلى توقف النشاط الاقتصادي بشكل شبه كامل، مع التأثير المباشر على معدلات البطالة في جميع أنحاء لبنان، كما شهد قطاعا الزراعة والصناعة الزراعية انخفاضًا بنسبة 40% في الدخل، وخسر بعض مزارعي المحاصيل حوالي 70% من الأرباح.

كشف آخر استطلاع أجراه برنامج الغذاء العالمي عن تأثير الأزمة الاقتصادية في لبنان، وأثر تفشي جائحة فيروس كوفيد - 19 على سُبل العيش والأمن الغذائي، أن الغذاء أصبح أحد المخاوف الرئيسية، وهذا ينطبق على جميع أنحاء لبنان بما يشمل المناطق الحضرية، حيث أعرب أكثر من نصف اللبنانيين المشاركين في الاستطلاع عن مخاوفهم خلال الشهر الماضي إزاء عدم قدرتهم على توفير ما يكفيهم من مواد غذائية. ويُقدّر أن ما يصل إلى 150000 شخصًا من بين 300000 شخصًا من المتضررين من الانفجار في حاجة إلى المساعدة العاجلة، وهذا الرقم سيتم تأكيده بواسطة التقييم الطارئ للأمن الغذائي والتغذية التابع لبرنامج الغذاء العالمي. وتُعد الأحياء المجاورة لموقع الانفجار جزءًا من منطقة حضرية متعدّدة الثقافات تضم سكانًا ذوي مستويات دخل مختلفة، وتقوم العديد من المنظمات غير الحكومية سواء الوطنية أو غير الوطنية بالمساعدة في تحديد الأسر المتضرّرة، كما تساهم مراكز التنمية الاجتماعية وقادة المجتمعات المحلية والشركاء في قطاع الأمن الغذائي أيضًا في هذه التقييمات، وسيكون هناك تركيزٌ أكبر على الحوامل والمرضعات والأطفال دون سن العامين وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقات والمهاجرين المعرضين للخطر الشديد ممن تقطعت بهم السُبل والأشخاص الآخرين المعرضين لخطر انعدام الأمن الغذائي والتغذية.

أولويات الاستجابة

الهدف الاستراتيجي 1:

- توصيل وجبات ساخنة وحصص غذائية عينية على الفور إلى حوالي 64900 شخصًا من الفئات الأكثر تضررًا من الانفجار بما يشمل الأشخاص في حاجة ماسة إلى الغذاء، والعمال المهاجرين المعرضين للخطر الشديد ممن تقطعت بهم السُبل.
- تعزيز تقديم الدعم الإرشادي بشأن الرضاعة الطبيعية والتغذية التكميلية لأمهات الأطفال دون سن العامين، من خلال مراكز الرعاية الصحية الأولية والتوعية المجتمعية.
- توسيع نطاق المساعدات النقدية الجارية في منطقة بيروت لحوالي 150000 مستفيد ممن تضرروا من الانفجارات والأزمة الاقتصادية بسبب تفشي جائحة فيروس كوفيد - 19.
- توسيع نطاق المساعدات النقدية الجارية في منطقة بيروت لحوالي 150000 مستفيد ممن تضرروا من الانفجارات والأزمة الاقتصادية بسبب تفشي جائحة فيروس كوفيد - 19، وإنشاء آليات استجابة لتقييم الاحتياجات الثانوية الناشئة مثل فقدان سبل كسب العيش و/ أو الدخل نتيجة للانفجار.

الهدف الاستراتيجي 2:

- توفير فرص عمل يومية لحوالي 10000 عامل/ أسرة يعانون من انعدام الأمن الغذائي (بهدف الحصول على المال مقابل العمل) من خلال مشاركتهم في عمليات تنظيف وإصلاح البنية التحتية المتضرّرة.
- تحقيق الاستقرار في إمدادات الحبوب الوطنية من خلال توفير ما يصل إلى 70000 طن من القمح.
- توفير مرافق البنية التحتية ودعم علميات الترميم البسيطة بهدف زيادة العمليات التشغيلية في الميناء وزيادة قدرة البنية التحتية، بما يشمل إنشاء مرفق مؤقت لاستلام الشحنات غير المعبأة من واردات الحبوب في مرفأ بيروت.

تصوير: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية/فريد عساف

الصحة

المحتاجون	المستهدفون	التمويل المطلوب (دولار أمريكي)
1000000	300000	85700000

بيانات الاتصال:

أليسار راضي، منظمة الصحة العالمية (brian.wei@wfp.org)، ماهر الطويل (mahertawil@hotmail.com)

الشركاء في القطاع:

منظمة الصحة العالمية، المنظمة الدولية للهجرة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وزارة الصحة العامة، ونقابة المستشفيات، والمستشفيات الخاصة والعامة، ومراكز الرعاية الصحية الأولية، ونقابة الأطباء، ونقابة الممرضات والممرضين، والمنظمات الصحية غير الحكومية

الأثر

تسببت انفجارات مرفأ بيروت في مقتل أكثر من 178 شخصًا وإصابة ما يزيد عن 6،000 شخصًا، وتُفيد التقارير أن عدد الأشخاص المفقودين يزيد عن 30 شخصًا، ولا يزال آلاف المرضى في المستشفيات يتلقون علاجًا للصدمة والحروق، بينما يبقى الآخرون في وحدات العناية المركزة. وبالنسبة للبنية الأساسية الصحية، تعرضت ستة مستشفيات كبرى و20 عيادة إلى أضرار هيكلية تتراوح شدتها بين جزئية وجسيمة، أظهر التقييم الأولي أنه يُوجد في نطاق 15 كيلومتر من مركز الانفجار 55 منشأة طبية، يعمل نصفها فقط بكامل طاقته، وأن 40% منها قد لَحِقَتهُ أضرار متوسطة إلى جسيمة وتحتاج إلى إعادة التأهيل. وقد انخفضت القدرة الاستيعابية الجماعية في المستشفيات بحوالي 500 سرير، وتضرّر ما لا يقل عن 160،000 من السكان المقيمين في المنطقة المحيطة بالانفجارات، والذين يعتمدون بشكل أساسي على هذه المستشفيات للحصول على العلاج والخدمات الصحية الأساسية، حيث تدمرت المعدات واللوازم الطبية والأدوية ومعدات الوقاية الشخصية.

تدمر مستودع الأدوية المركزي الذي يقع بالقرب من مركز الانفجار، وكانت اللقاحات وسلاسل التوريد القديمة وأدوية السرطان والأمراض الحادة وأدوية فيروس نقص المناعة البشرية والسل موجودة بالمخازن، ولحسن الحظ تم إنقاذ حوالي 98% من الأدوية واللقاحات ونقلها.

تأثرت موارد الرعاية الصحية على جميع المستويات بشكل كبير، بما يشمل الخدمات الطبية من المرتبة الثالثة والثانية والأولى وكذلك خدمات الطوارئ، ويحتاج جميع المصابون بسبب الزجاج المُحطم إلى تلقي لقاح التيتانوس (الكزاز) ويوجد حاجة لشراء كميات كبيرة منه.

لا تزال الاستجابة لجائحة تفشي فيروس كوفيد-19 حرجة وعاجلة بسبب الاتجاه الوبائي المتصاعد في الآونة الأخيرة، وهناك مخاوف كبيرة بشأن عودة تفشي الفيروس مرة أخرى نظرًا لارتفاع خطر تعرض العاملين في مجال الرعاية الصحية للإصابة بسبب اكتظاظ أقسام الطوارئ، ونقص معدات الوقاية الشخصية وارتفاع خطر تسارع وتيرة انتقال العدوى بين المجتمع وزيادة تعرض السكان للخطر المقترن بضعف الامتثال للتدابير الوقائية وحالة الصدمة التي أصابتهم، وكذلك انخفاض عدد الأسرَّة بالمستشفيات ونقص القدرة الاستيعابية لوحدات العناية المركزة.

في ضوء الحدث المأساوي وتأثيره على الصحة النفسية للسكان الذين يعانون بالفعل بسبب الأزمة الاقتصادية الحادة وتفشي جائحة فيروس كوفيد-19، تُشير تقديرات منظمة الصحة العالمية إلى أن معظم الأشخاص المتضررين من الانفجار تقريبًا سيعانون إلى حد ما من الضغط النفسي؛ وسيؤدي ذلك إلى زيادة انتشار الاضطرابات النفسية على المديين القصير والمتوسط.

تتواجد حوالي 81،000 امرأة في سن الإنجاب و24،000 فتاة في عمر المراهقة وحوالي 4،000 امرأة حامل في المناطق المتضرّرة من الانفجارات، والعديد منهن معرضات لخطر مضاعفات الحمل التي تُهدد الحياة وعدم إمكانية الحصول على خدمات تنظيم الأسرة. إن الحفاظ على توفير الخدمات الصحية الأساسية والاستمرار في حصول الجميع على الخدمات المتكاملة والتي تراعي احتياجات الشباب من حيث الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية والخدمات والمعلومات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية والرعاية السريرية للناجين من العنف الجنسي هي أمور بالغة الأهمية وتنقذ الأرواح. وهذا يشمل ضمان حصول الفئات المعرضة للخطر على الخدمات المتعلقة بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية وصحة الأم وخدمات الوقاية والاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي.

تضم العديد من المناطق المتضرّرة عمالًا من المهاجرين الذين أصبحوا الآن من النازحين، وبالتالي فهم معرَّضون بصفة خاصة للخطر، وتعرض حوالي 24،600 عاملًا مهاجرًا للضرر، وذلك بناءً على تقييم أوّلي سريع.

أسفرت الاحتجاجات الأخيرة في أعقاب التفجيرات عن وجود أكثر من 160 شخصًا في حاجة للعلاج الطبي.

أولويات الاستجابة

1. دعم إعادة بناء مستودع الأدوية المركزي وإصلاح المرافق الصحية المتضرّرة للتمكن من تقديم الخدمات والحفاظ على الأداء التشغيلي (الهدف الاستراتيجي 1)
   1.1 تقديم الدعم لاستعادة الأداء التشغيلي للمستشفيات الخمس المتضرّرة بشكل كبير من خلال إعادة بناء/إصلاح الأقسام المتضرّرة؛
   1.2 شراء المعدات اللازمة للمستشفيات التي تضم أكبر عدد من المصابين؛ لتتمكن من استئناف تقديم الخدمات؛
   1.3 توفير دعم الموارد البشرية (الأطباء والممرضين والقابلات) لمدة ثلاثة أشهر؛ لتعزيز قدرة المرافق الصحية المتضرّرة على تقديم الخدمات؛
   1.4 دعم إنشاء إدارة للتخلص السليم من النفايات الطبية؛ لضمان التخلص الآمن من المخلفات الخطرة؛
   1.5 المساهمة في إعادة بناء مستودع الأدوية المركزي؛
   1.6 دعم استمرارية إجراء الاختبارات وتوفير الرعاية لمصابي فيروس نقص المناعة البشري والسل عن طريق النقل في حالات الطوارئ، وكذلك إصلاح المكاتب الصحية وعيادات فيروس نقص المناعة البشري التي تضررت من جراء الانفجارات؛
   1.7 المساهمة في إصلاح مراكز الرعاية الصحية الأولية المتضرّرة؛
   1.8 شراء المعدات الطبية اللازمة لمراكز الرعاية الصحية الأولية لتتمكن من استئناف تقديم الخدمات؛
   1.9 إنشاء مراكز الصحة النفسية المجتمعية للاستجابة للاحتياجات الناشئة والمتزايدة في مجال الصحة النفسية؛
   1.10 إنشاء أجنحة لإقامة مرضى الطب النفسي في اثنين من مستشفيات الصحة النفسية، للاستجابة للاحتياجات المتزايدة للرعاية النفسية نتيجةً للانفجارات؛
   1.11 توفير حلول الطاقة المتجدّدة (أنظمة الطاقة الشمسية) للمرافق الصحية المتضرّرة لتحل محل المولدات الكهربائية.

2. تعزيز فرص الحصول على الخدمات الصحية الأساسية والهامة، بما يشمل الاستجابة لحالات الطوارئ عن طريق شراء مجموعات الطوارئ لأدوية الصدمات المنقذة للحياة والأدوية الأساسية (الهدف الاستراتيجي 1)
   2.1 شراء 288 مجموعة من مجموعات الطوارئ لأدوية الصدمات المنقذة للحياة؛ لتعزيز قدرة الاستجابة الطبية في حالات الطوارئ في المستشفيات الموجودة في محافظة بيروت على مدار الثلاثة أشهر القادمة؛
   2.2 شراء 288 مجموعة جراحية لتعزيز قدرة الاستجابة الطبية في حالات الطوارئ في المستشفيات الموجودة في محافظة بيروت على مدار الثلاثة أشهر القادمة؛
   2.3 شراء الإمدادات اللازمة من الأدوية الأساسية (أدوية الحالات الصحية الحادة والمزمنة والصحة النفسية) والمستهلكات الطبية ولوازم الصحة الإنجابية التي تكفي لفترة ثلاثة أشهر على مستوى مراكز الرعاية الأوّلية؛
   2.4 توفير خدمات التوعية للسكان المتضرّرين، بما يشمل خدمات الصحة العامة والحالات الحرجة والأمراض المزمنة وحالات الاضطرابات النفسية والصحة الجنسية والإنجابية والربط بين ذلك وبين المراكز التشغيلية للرعاية الصحية الأوّلية في المنطقة؛ لمزيد من المتابعة؛
   2.5 شراء أجهزة اختبار تفاعل البوليميراز المتسلسل (PCR) وإجراء رصد لتفشي فيروس كورونا المستجد على مستوى المجتمع بين العمال المهاجرين النازحين والمتضررين الذي يعيشون في أماكن مزدحمة.

3. تعزيز الوقاية من العدوى وإجراءات المكافحة؛ لتجنب الزيادة الكبيرة في حالات الإصابة بفيروس كورونا المستجد (3.2 و3.3 من الهدف الاستراتيجي 1، و3.1 من الهدف الاستراتيجي 2)
   3.1 شراء معدات الوقاية الشخصية بدلًا عن تلك التي دمرت من جراء الانفجارات ليتم توصيلها لعشرين (20) مستشفى
   3.2 شراء معدات الوقاية الشخصية لثلاثة وعشرين (23) مركزًا متضررًا للرعاية الصحية الأوّلية على مدار الثلاثة أشهر القادمة
   3.3 دعم إنشاء/تعزيز الأنظمة النشطة للرصد المجتمعي في المناطق المتضرّرة.

4. تقييم أثر المخاطر البيئية على الصحة العامة (الهدف الاستراتيجي 2)
   4.1 إجراء تقييم الصحة البيئية للوضع الحالي؛ لتقييم أثر الملوثات الناجمة عن الانفجار على الصحة العامة، وتقديم الإرشادات وفقًا لذلك، بالإضافة إلى شراء معدات الوقاية المطوّعة.

الخدمات اللوجيستية

المحتاجون	المستهدفون	التمويل المطلوب (دولار أمريكي)
مجتمع العمل الإنساني	مجتمع العمل الإنساني	1255000

بيانات الاتصال:

سيريل مارتن - برنامج الغذاء العالمي (cyril.martin@wfp.org)

الشركاء في القطاع:

لا يوجد

الأثر

- تخصيص القدرات لتنسيق العمليات اللوجستية في بيروت والمراكز التشغيلية الأخرى مع أكثر من 30 شريكًا من الشركاء في المجال الإنساني؛ لتجنب حالات التأخير والازدواجية.
- الشركاء في المجال الإنساني بحاجة إلى خبرة لوجستية فنية إضافية للاستجابة للطلبات التشغيلية المخصصة الواردة من الشركاء، بما في ذلك احتمالية إرسال المستلزمات في حاويات.
- من الضروري توفير معلومات محدّثة لخطط وعمليات الشركاء في مجال العمل الإنساني عن الخدمات اللوجستية والبنية التحتية وحالة الأسواق، كما يلزم توفير المزيد من المعلومات حول الاجراءات الإدارية والجمركية، بما يشمل نقاط دخول دولة لبنان.

أولويات الاستجابة

الهدف الاستراتيجي 1:

الخدمات المشتركة

- لا تهدف خدمات قطاع اللوجستيات إلى أن تحل محل القدرات اللوجستية الخاصة بالهيئات والمنظمات الحالية، ولكنها تهدف لدعم قدراتهم في الوصول إلى خدمات مشتركة مؤقتة خلال علميات الاستجابة الجارية لمواجهة حالات الطوارئ.
- استنادًا إلى التقييم اللوجستي المستمر، قد يتم تنسيق الخدمات التالية دون أي تكلفة على المستخدم:
  - التخزين المشترك: يُمكن لقطاع الخدمات اللوجستية تسهيل الحصول على مرافق للتخزين في بيروت بشكل مؤقت.
  - النقل البري الداخلي: يُمكن لقطاع الخدمات اللوجستية أيضًا تسهيل عمليات نقل البنود الهامة من نقاط الدخول الأساسية لبيروت إلى مرافق التخزين المشتركة.

الهدف الاستراتيجي 2:

إدارة البيانات

- سيقوم منسق مخصص لقطاع الخدمات اللوجستية مقيم في بيروت بعقد اجتماعات منتظمة لتنسيق أعمال قطاع الخدمات اللوجستية.
- التنسيق مع خلية عمليات حالات الطوارئ والقطاعات والهيئات ومنظمات العمل الإنساني الأخرى.

التنسيق العسكري

- سيقوم مسئول التنسيق المدني - العسكري المقيم في بيروت بضمان استمرار الاتصال والتواصل مع القوات المسلحة وقوات الأمن في الدولة المضيفة فيما يتعلق بالاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية، كما سيستمر الاتصال مع الجهات العسكرية الأجنبية القائمة على الاستجابة للأزمة الإنسانية حسب الاقتضاء.

المأوى

المحتاجون	المستهدفون	التمويل المطلوب (دولار أمريكي)
291180	171273	179100000

بيانات الاتصال:

محمد مقلد – المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (mukalled@unhcr.org)

الشركاء في القطاع:

وكالة التعاون التقني والتنمية (أكتد)، ومؤسسة كاريتاس الدوليّة، وجمعية دوركاس في لبنان، ومعهد بحوث النظم البيئية (ESRI)، و منظمة الإغاثة الإسلامية، و المجلس اللبناني للإغاثة، و منظمة ميدير، ومؤسسة ميرسي في الولايات المتحدة، و برنامج نساند، والمركز القومي للبحوث، والمركز البولندي للمساعدات الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، و ومؤسسة إنقاذ الطفل، و قرى الأطفال العالمية (SOS) في لبنان، اللجنة الدولية لتنمية الشعوب، ومنظمة الإغاثة الأولية، ومنظمة التضامن الدولي، وهيئة الإغاثة (Care)، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة الدوليّة للهجرة، ومنظمة كونسيرن العالمية، وجمعية المتطوعين للخدمة الدولية، ومنظمة إنترسوس، وخدمات الإغاثة الكاثوليكية، ومنظمة موطنٌ للإنسانية، ومؤسسة مخزومي

خريطة مواطن الخطورة

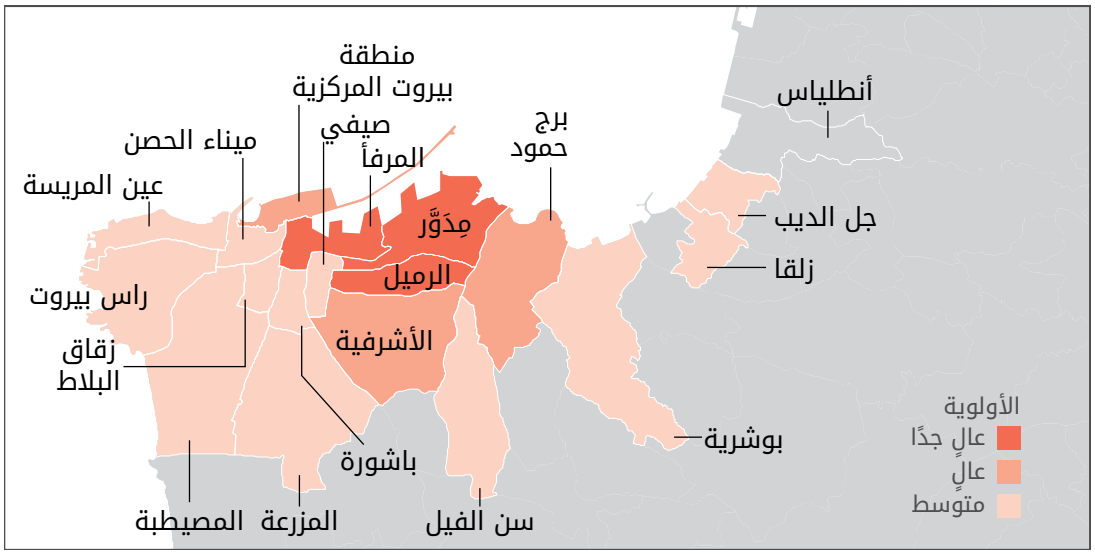

الأثر

تُشير التقديرات إلى أن انفجارات مرفأ بيروت أثرت على 291،180 فردًا يعيشون في 72،265 شقة تقع في 9,700 بناية على بُعد 3 كيلومترات من مركز الانفجار، وأدى ذلك إلى نزوح الأسر على الفور إلى مناطق تقع بشكل رئيسي خارج المنطقة المتضرّرة. وعلى الرغم من ذلك فإن غالبية الأسر المتضرّرة تواصل الإقامة داخل مبانيها المتضرّرة. وقد قام قطاع المأوى بتصنيف المباني المتضرّرة إلى ثلاثة مستويات: المستوى الأول (الأضرار الخفيفة)، والمستوى الثاني (الأضرار المتوسطة)، والمستوى الثالث (الأضرار الجسيمة). ويُقدَّر عدد الشقق التي تندرج تحت المستوى الأول بحوالي 29،771 شقة (89،313 فردًا) وتعرضت لأضرار طفيفة في الممتلكات مثل تدمر الزجاج والأبواب والأقفال وانهيار الأسقف المعلقة، ولم تتعرض لأضرار هيكلية في هذا المستوى. ويظل المأوى صالحًا للسكن دون أي حلول بسيطة بشأن السلامة والأمن والحصول على الخدمات، مثل المياه والصرف الصحي والكهرباء.

يُقدَّر عدد الشقق التي تندرج تحت المستوى الثاني بحوالي 17،100شقة (51،300 فردًا) وتعرضت لأضرار متوسطة في الممتلكات بشكل أكبر من المستوى الأول، وبرغم ذلك لا توجد أضرار هيكلية واضحة. في هذا المستوى، تكون الشقة إما غير صالحة للسكن أو صالحة للسكن مع تعرض سلامة وأمن المبنى للخطر، وتكون الخدمات بما يشمل المياه والصرف الصحي والكهرباء غير متاحة أو يمكن الوصول إليها فقط بشكل جزئي.

يُقدَّر عدد المباني التي تندرج تحت المستوى الثاني بحوالي 1،144 مبنى (30،660 فردًا) وتعرضت لأضرار جسيمة في الممتلكات، بما يشمل أضرار هيكلية تشكل خطرًا على سلامة المباني والمنازل، وأفاد التقرير تعرض العديد من المباني للانهيار أو خطر الانهيار.

أولويات الاستجابة

الهدف الاستراتيجي 1:

- يستهدف برنامج "المال مقابل المأوى" العائلات التي اضطرت أو ستضطر إلى الانتقال بسبب الأضرار الهيكلية أو تدمر شققهم السكنية/ منازلهم. (17،343،600 دولار أمريكي)
- تستهدف الإصلاحات البسيطة العائلات التي تعيش في شقق سكنية/ منازل تضررت بشكل طفيف (المستوى الأول). (44,656,703 دولار أمريكي)

الهدف الاستراتيجي 2:

- إصلاح الشقق السكنية/ المنازل التي تعرضت لضرر متوسط (المستوى الثاني). (91,944,476 دولار أمريكي)
- يستهدف إصلاح مناطق/ مرافق البناء المشتركة المباني التي تضررت بسبب الانفجارات. (8,000,000 دولار أمريكي)
- إصلاح الأضرار الهيكلية (الكمرات و/ أو الأعمدة المنهارة/ التالفة - المستوى 3). (17,153,437 دولار أمريكي)

تصوير: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية

المياه والصرف الصحي والنظافة

المحتاجون	المستهدفون	التمويل المطلوب (دولار أمريكي)
300000	75000	24200000

بيانات الاتصال:

أوليفر ثونيت - اليونيسف (othonet@unicef.org)

الشركاء في القطاع:

منظمة العمل ضد الجوع، ومنظمة مجموعة المتطوعين المدنيين، ومنظمة الرؤية العالمية، ومنظمة الإغاثة الدولية في لبنان، وجمعية التنمية للإنسان والبيئة، ومؤسسة إنقاذ الطفل، وإس اى، والمركز القومي للبحوث، وكالة التعاون التقني والتنمية (أكتد)، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة كونسيرن العالمية، واليونيسف، وجميع الأعضاء الآخرين في قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة

الأثر

استنادًا إلى التقييمات الأوّلية، أدت الانفجارات إلى زيادة هشاشة البنية التحتية للمياه والصرف الصحي غب منطقة بيروت الكبرى.

- ما زالت محطة ضخ الأشرفية تعمل على الرغم من الأضرار الطفيفة التي لحقت بالمبنى، ولكنها بحاجة لبعض التحسينات. هناك حاجة إلى تقييمات أكثر تفصيلًا للتأكيد على حالة المبنى.
- لحقت أضرار طفيفة بمحطة الصرف الصحي بالميناء، وهناك حاجة لمزيد من تقييمات الأضرار، وتأكد حدوث أضرار في محطة مياه الصرف الصحي التي تُديرها "سوليدير".
- لم تتعرض الشبكة العامة للمياه لأضرار "مرئية"، ولكن هناك حاجة لمزيد من التقييمات، قد يحتاج النظام لبعض التحسينات.
- تضرّر عدد كبير من خزانات المياه وأنظمة أنابيب المياه في المباني الواقعة بالقرب من الانفجار، وتم فصل ما يُقدَّر بنسبة 25% من المباني في المنطقة المتضرّرة عن شبكة المياه الرئيسية.
- تعاني مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان من عجز مالي كبير نظرًا لارتفاع الطلب على المياه، كما أن عدم القدرة على تحصيل الرسوم يُزيد من احتمالات حدوث المزيد من العجز المالي في جميع الأحياء المتضرّرة.
- قد تحتاج المستشفيات والمرافق الطبية المؤقتة إلى خدمات إضافية للمياه والصرف الصحي.
- في ظل غياب خدمات يُمكن الاعتماد عليها للمياه والصرف الصحي، سيحتاج السكان المعرضين للخطر إلى مجموعات خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة وغيرها من المساعدات العينية.

أولويات الاستجابة

الهدف الاستراتيجي 1:

- دعم مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان في تقييم الشبكات العامة للمياه وإصلاحها وتشغيلها على وجه السرعة، من محطة الضخ حتى أراضي المباني في المنطقة المتضرّرة، بما يشمل التوصيل للمنازل. وهناك أيضًا حاجة إلى المساهمة الإنسانية لتخفيف العبء المالي على مؤسسة المياه المسؤولة عن توفير المياه لجميع المنازل المتضرّرة.
- تسليم مستلزمات النظافة والعناية بالطفل والإصلاح السريع لأنظمة أنابيب المياه داخل أراضي المباني وفقًا لمستوى الضرر المُحدد في قطاع المأوى.
- خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة في مراكز إدارة مخاطر الكوارث: ضمان توفير خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة في حالات الطوارئ، بالإضافة إلى معدات الوقاية الشخصية ومعدات الوقاية من العدوى ومكافحتها للتخفيف من تفشي فيروس كورونا المستجد في المراكز التي تُعدها مراكز إدارة مخاطر الكوارث للأشخاص المتضررين.
- خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة في المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأوّلية: (1) الخدمات الفورية للمياه والصرف الصحي والنظافة للمستشفيات المؤقتة والميدانية، (2) إصلاح أنظمة انابيب المياه في المستشفيات المتضرّرة.

الهدف الاستراتيجي 2:

- دعم متوسط الأجل لمؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان لإصلاح شبكة البنية التحتية العامة للمياه.
- إصلاح أنظمة أنابيب المياه داخل أراضي المباني وفقًا لمستوى الضرر المُحدد بواسطة قطاع المأوى.

التعليم

المحتاجون	المستهدفون	التمويل المطلوب (دولار أمريكي)
57800	57800	13700000

بيانات الاتصال:

هالة الحلو - اليونيسف (helhelou@unicef.org)

الشركاء في القطاع:

وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المحلية، والمنظمات غير الحكومية الدولية، وزارة التربية والتعليم العالي، والمدارس الخاصة

خريطة مواطن الخطورة

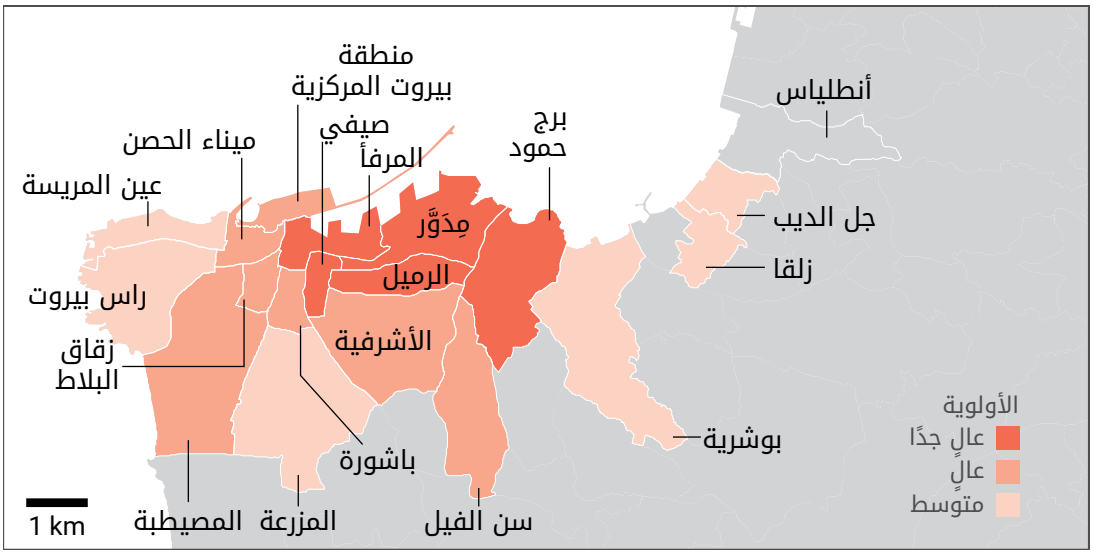

الأثر

نتيجة لانفجارات مرفأ بيروت؛ سيكون هناك عائقًا أمام حصول أكثر من 55،000 طفل وشاب/شابة في بيروت على الخدمات التعليمية، حيث تسبب الدمار واسع النطاق في نشوء تحديات متعددة المستويات أمام الأطفال وعائلاتهم مما سيترتب عليه آثار طويلة المدى بشأن الالتحاق بالمسارات التعليمية والاستمرار فيها.

- تعرضت حوالي 120 مدرسة إلى أضرار تبلغ شدتها من بالغة إلى متوسطة، وجميعها تتطلب إصلاحات ومعدات ومواد التعلُّم الأساسية.
- الطلاب النازحون من منازلهم معرضون بوجهٍ خاص للانسحاب من المدرسة بسبب صعوبات النقل والدعم غير الكافي.
- تحتاج العائلات التي فقدت منازلها ووظائفها إلى دعم إضافي لتغطية تكاليف المدارس الحكومية والخاصة وشبه الخاصة.

أولويات الاستجابة

- التقييم السريع لاحتياجات التعليم الرسمي/التعليم غير الرسمي، بما يشمل التأثير على البنية الأساسية والبرنامج.
- تقييم المؤسسات التعليمية وإعادة تأهيلها، سواء الصغرى أو الكبرى.
- توفير النقد للأطفال في المدارس المتضرّرة؛ لدعم العائلات من حيث النفقات المتعلقة بالتعليم.
- اللوازم التعليمية للأطفال المُسجلين في المؤسسات التعليمية المتضرّرة.
- التدريب على الدعم النفسي الاجتماعي للمعلمين وموظفي قطاع التعليم، وكذلك أنشطة التعلم الاجتماعي العاطفي بالتنسيق مع الشركاء في مجال حماية الطفل.
- دعم التعلم عن بُعد (من حيث المعدات أو إمكانية الاتصال بشبكة الإنترنت) للمؤسسات التعليمية غير المستعدة للعمل بكامل طاقتها بسبب أضرار الانفجارات وأعمال الإصلاحات.

لبنان

أربعة سُبل لدعم النداء الإنساني العاجل

من خلال تقديم مساهمة مالية لصالح النداء العاجل

تُعد المساهمات المالية المُقدمة لوكالات الإغاثة الموثوق بها أحد أكثر أشكال الاستجابة قيمةً وفعّالية في حالات الطوارئ الإنسانية، وتوضح هذه الصفحة العديد من سُبل المساهمة في عملية الاستجابة لانفجار مرفأ بيروت. إن الجهات المانحة من القطاعين العام والخاص مدعوة إلى المساهمة النقدية بشكل مباشر في النداء العاجل، ويرد في الملحق 1 (الخطط المجمعة) تفاصيل بيانات الاتصال الخاصة بالقطاعات والمنظمات.

الصندوق اللبناني المشترك

الصندوق الإنساني اللبناني هو أحد الصناديق المشتركة المجمّعة:

أحد أدوات التمويل الإنساني متعدّدة المانحين، وأسسها منسق الشؤون الإنسانية ويديره مكتب الأمم المتّحدة لتنسيق الشؤون الإنسانيّة بقيادة منسق الشؤون الإنسانية. ويدعم الصندوقُ المشروعات ذات الأولوية القصوى لأفضل المستجيبين من خلال عملية شاملة وشفافة تدعم الأولويات المحددة في خطط الاستجابة الإنسانية. وهذا يضمن توفر التمويل وتحديد الأولويات محليًا بواسطة المقربين من الأشخاص الذين يكونون بحاجة للمساعدة. تعرف على المزيد بشأن الصندوق الإنساني اللبناني وكيفية التبرع من خلال زيارة الموقع الإلكتروني www.unocha.org/lebanon

الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ

يوفر الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ التمويل الأوّلي السريع لإجراءات إنقاذ الأرواح في بداية حالات الطوارئ وللعمليات الإنسانية الأساسية التي تفتقر إلى التمويل خلال الأزمات طويلة الأمد. ويتلقى الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ الذي يديره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مساهمات من مختلف الجهات المانحة، وتتمثل بشكل أساسي في الحكومات، ولكنها أيضًا تشمل الشركات الخاصة، والمؤسسات والجمعيات الخيرية والأفراد، ويتم تجميع هذه المساهمات في صندوق واحد يتم استخدامه للأزمات في أي مكان في العالم. تعرّف على المزيد بشأن الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ وكيفية التبرع من خلال زيارة الموقع الإلكتروني www. unocha.org/cerf/donate

يُمكن للحكومات والشركات والمؤسسات التي ترغب بالمساهمة في الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ التواصل عبر ocha.donor.relations@un.org

ويُمكن للأفراد التبرع عبر الانترنت من خلال مؤسسة الأمم المتحدة https://unfoundation.org/

من خلال التبرع بالموارد والخدمات العينية

يشجع الأمين العام للأمم المُتحدة القطاع الخاص على التوفيق بين جهود الاستجابة مع الأمم المتحدة الدول من أجل ضمان ترابط الأولويات وتقليل الفجوات والازدواجية.

لتقديم تبرع عيني بالسلع أو الخدمات يُرجى زيارة

www.business.un.org. يجب أن تمتثل المساهمات للمبادئ التوجيهية بشأن التعاون بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال.

تدخل الأمم المتحدة في اتفاقيات تطوعية مع الشركات التي تخطط لتوفير الأصول أو الخدمات المباشرة أثناء حالات الطوارئ.

يُمكن التواصل عبر ocha-ers-ps@un.org، لبحث سُبل المشاركة بين شركتك والأمم المتحدة.

يحقق الاشتراك في الدعم المجتمعي والدفاع المشترك وطرح الحلول المبتكرة

دعم الموظفين والأسر والمجتمعات المتضررة بالكوارث والنزاعات.

الشراكة مع الأمم المتحدة في الدفاع المشترك والعمل إلى جانب الجهات المستجيبة في العمل الإنساني لتحديد ومشاركة الحلول.

الاستعداد والاستجابة للكوارث والنزاعات.

يُرجى التواصل من خلال البريد الإلكتروني ocha-ers-ps@un.org، أو زيارة الموقع www.unocha.org/themes/partnerships-private-sector للمزيد من المعلومات.

من خلال إبلاغ خدمة التتبع المالي للمساهمات الخاصة بك

الإبلاغ عن المساهمات من خلال خدمة التتبع المالي يدعم الشفافية والمساءلة، ويمنحنا ذلك الفرصة لتقدير المساهمات السخية المُقدمة، كما يساعدنا على تحديد الثغرات المالية الحاسمة. يُرجى الإبلاغ بالمساهمات عبر fts@un.org أو عبر ملء الاستمارة الإلكترونية على الموقع التالي fts.unocha.org.

عند تسجيل المساهمات العينية على خدمة التتبع المالي، يُرجى تقديم وصف موجز للسلع أو الخدمات والقيمة المُقدرة بالدولار الأمريكي أو العملة الأصلية إن أمكن